المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد 18A2 2025 تشرين1
No. 18A2 2025 October

كتاب :التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية دراسة في : حياة ومنهجية ومصادر: يحيي بن المُقِر بن الجيعان 814 ــ 885هـ/ 1412 -1480 م

ا.م.د. احمد خلف فندي السبعاوي
جامعة نينوى / كلية القانون

الملخـــــص:

هذا البحث : يتناول بالتحليل التتبعي كتاب : "التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية" لمؤلفه : يحيي بن المُقِر بن الجيعان: (814 ــ 885هـ / 1411 ــ 1480م)، مع التركيز على أهميته بوصفه مصدراً تاريخياً وإدارياً فريداً يتحدث عن مصر في العصر المملوكي، المؤرخ : ابن الجيعان من القاهرة مصريُّ الولادة والنشأة، وقد ترعرع في بيئة علمية وإدارية سمحت له الالتحاق بمؤسسات تعليمية متنوعة مثل : الكتاتيب، والمساجد، والمدارس، مما ساهم في تكوين شخصيته العلمية وتوسيع آفاقه في الكتابة والبحث، وقد أتاح له عمله : كمستوفي ديوان الجيش من الوصول إلى السجلات الرسمية للدولة، وهو ما شكّل الأساس الذي بنى عليه كتابه بما عثر على معلومات واقعية ثمينة ساهمت في انجاز مؤلّفه، كما سيأتي تفصيله لاحقاً. تكمن أهمية كتاب: التحفة السنيّة بأسماء البلاد المصرية في : أنه يتوفر على منهجيه دقيقة جمعت بين المنهج الوصفي، والإحصائي التتبعي في توثيق أسماء القرى وربطها بالضرائب، وكذلك في تلك الملامح التي تحمل : المنهج الإداري حين قسّم الكتاب وفقًا للتقسيمات الرسمية للدولة. يحوي هذا البحث تفصيلاً للتقسيمات الإدارية والاقتصادية لمصر بين الوجهين البحري، والوجه القبلي، ويستعرض الموارد التي اعتمد عليها ابن الجيعان، والتي تشمل السجلات الرسمية لديوان الجيش، وبعض الدواوين الأخرى مثل: ديوان الإنشاء وديوان النظر، بالإضافة إلى خبرته الشخصية في البحث والاستنتاج، إذ يُعد كتاب : "التحفة السنية" أكثر من مجرد مؤلّف في علم الجغرافية، بل حسب على السجلات الإحصائية والإدارية الدقيقة الموثوقة، وكان بسبب هذه السمات قد عكس فهمًا عميقًا للجوانب الاقتصادية والاجتماعية في مصر المملوكية، مما يجعله مرجعًا أساسيًا للباحثين في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية : التحفة السنيّة بأسماء البلاد المصرية ، شرف الدين يحيى ابن الجيعان

Book: The Sunnah Masterpiece of the Names of Egyptian Countries: A Study of the Life, Methodology, and Sources of Yahya ibn al-Muqar ibn al-Ji'an (814-885 AH / 1412 -1480 AD)

Assistant Professor Ahmed Khalaf Fandi al-Saba'awi
University of Nineveh / College of Law

Abstract:

This research discusses Ibn al-Jiyan's book, "Al-Tuhfa al-Saniyya bi Asma' al-Bilad al-Misriyya" (The Precious Gift of Egyptian Place Names), focusing on its importance as a unique historical and administrative source for Mamluk Egypt. The author, Sharaf al-Din Yahya ibn al-Muqirr ibn al-Jiyan (814–885 AH), was born and raised in a scholarly and administrative environment that allowed him to attend various educational institutions like kuttabs, mosques, and schools, which shaped his intellectual personality. His work as an inspector in the Army Diwan (Diwan al-Jaysh) gave him access to the state's official records, which formed the basis of his book. The book's significance lies in its precise methodology, which combines descriptive and statistical approaches to document village names and

link them to taxes, and an administrative approach that divides the book according to the official divisions of the state. The research provides details on the administrative and economic divisions of Egypt between the Lower and Upper regions. It also reviews the resources Ibn al-Jiyan relied on, which include the official records of the Army Diwan and other government departments like the Diwan of Construction (Diwan al-Insha) and the Diwan of Inspection (Diwan al-Nazar), in addition to his personal experience. "Al-Tuhfa al-Saniyya" is considered more than just a geographical work; it is a precise statistical and administrative record that reflects a deep understanding of the economic and social aspects of Mamluk Egypt, making it an essential reference for researchers in this field.

Keywords: The Precious Gift of Egyptian Place Names Sharaf al-Din Yahya ibn al-Jiyan-

مقدمة

يُعدّ كتاب : "التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية" أحد أبرز وأهم المصادر الجغرافية والإدارية التي تناولت تفاصيل جغرافية مصر خلال العصر المملوكي. فقد قدّم لنا مؤلفه، شرف الدين يحيى بن المقر بن الجيعان، وثيقة تاريخية دقيقة وشاملة تُسلط الضوء على التنظيم الإداري، والتقسيم الجغرافي للبلاد في القرن التاسع الهجري.

يأتي هذا البحث التتبعي في سياق تاريخي بالغ الأهمية، إذ كان ابن الجيعان يشغل منصبًا إداريًا رفيعًا كناظر للجيش، أو مستوفي ديوان الجيش في عهد السلطان الأشرف قايتباي، مما أتاح له الوصول إلى السجلات الرسمية والوثائق المالية للدولة. ومن هذا المنطلق، لم يقتصر كتابه على مجرد سرد لأسماء المدن والقرى، بل تجاوز ذلك إلى تقديم معلومات تفصيلية عن كل إقليم ومركز، مع ذكر أحواضها الزراعية، ومساحتها بالفدان، وحتى الضرائب المفروضة عليها.

إنّ دقة هذا العمل الذي جمع بين : الجغرافية؛ والاقتصاد؛ والإدارة؛ والسياسة، وبمنهجيته الإحصائية تجعله كنزًا حقيقيًا للباحثين في جوانب الحياة المصرية آنذاك وفي مجالات: التاريخ الاقتصادي، والاجتماعي، والجغرافي وغيرها ن شؤون الحياة الاجتماعية، هذا المنجز الشامل : لا يُعطي صورة واضحة عن الهيكل الإداري للدولة المملوكية فحسب، بل يُقدم أيضًا بيانات اقتصادية قيّمة يمكن من خلالها فهم طبيعة الزراعة، وتوزيع الثروة، والتنظيم المالي في مصر خلال تلك الحقبة.

وبناءً على وصف ما تقدم ذِكره، فإنّ دراسة كتاب "التحفة السنية" ليست مجرد استعراض لأسماء البلاد، بل هي رحلة في عمق التاريخ الإداري لمصر، وهو فهم شامل لكيفية إدارة الدولة المملوكية لشؤون البلاد والمساهمة في بناء هذه الحضارة، وهذا ما يجعل البحث في هذا الكتاب مادة دسمة وغنيّة لكل من يسعى إلى فهم أعمق للجوانب الاقتصادية والاجتماعية في تاريخ مصر في العصر الوسيط.

المبحث الاول: دراسة في سيرته الشخصية

تمهيـــــــــــد:

شرف الدين يحيى بن شاكر بن عبد الغني بن شاكر ابن ماجد أبو زكريا شرف الدين الشهير : بابن الجيعان (814 - 885 هـــ / 1411 - 1480 م) أصله من دمياط ومولده ووفاته بالقاهرة عام 885 هـ / 1480م،

كان قيّماً ومستوفياً لديوان الجيش(1) بمصر ـ كما سيأتي تفصيله لاحقاً، وهو صاحب الكتاب الموسوعي المسمّى : «التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية»، ولعل من مؤلفاته الأخرى كتاب : «القول المستظرف في سفر مولانا الملك الأشرف»، ويسمى : «تاريخ قايتباي» كما هو في طبعة أخرى، ونَسَبَ صاحب هدية العارفين كتاب : «التحفة» و«القول المستظرف» من تأليف ابنه أحمد بن يحيى[1].

نشأة الإمام شرف الدين يحيى بن شاكر بن عبد الغني ابن الجيعان:

تشير المصادر إلى أن ابن الجيعان وُلد في القاهرة في أوائل القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، حوالي سنة 814هـ/1411م تقريبًا، كانت القاهرة حينها عاصمة الدولة المملوكية البحرية، مركزًا للعلم والإدارة، وقيل أن أسرته كانت ذات جذور اجتماعية ترجع لدلتا النيل، وربما في دمياط ، وهو ما يفسر إحاطته الجيدة بأسماء القرى في الوجه البحري. وهذه الرواية أدقّ [2]

نشأ ابن الجيعان في بيئة حضرية مملوءة بالمؤسسات التعليمية والإدارية، كان وجوده في القاهرة يعني احتكاكه بالمدارس النظامية، والمساجد الكبرى مثل : الجامع الأزهر؛ والمدارس السلطانية التي جمعت بين العلوم الشرعية، والعلوم المساندة كالحساب والجغرافيا، كما أن موقع أسرته الاجتماعي قد أتاح له التواصل مع موظفي الدواوين، ما ساعده في الوصول إلى سجلات الدولة كما ألمحنا سابقاً.[3]

حصل على التعليم الأولي في الكتاتيب، ثم انتقل إلى دراسة العلوم الشرعية: الفقه، الحديث، النحو، والتاريخ. لكن ما يميزه عن غيره من العلماء هو اهتمامه بالجغرافيا العملية، لا بوصفها علماً نظريًا بل أداة للإدارة، وتشير القرائن إلى أنه درس على أيدي علماء مهتمين بعلم المسالك والممالك، وربما اطلع على أعمال الإدريسي وابن حوقل،[4] فقد عرفت مصر في العهد المملوكي : (648 ــ 923هـ / 1250 ــ 1517م) مؤسسات تعليمية مختلفة ومتنوعة وتختلف باختلاف الفترة العمرية للمتعلم وهى على النحو التالي:

الكتاب: جاء في لسان العرب للإمام ابن منظور: (ت : 711هـ / 1311م)، الكتاب؛ أو المكتب بأنه : موضع لتعليم الكتاب فهو المكان المخصص لتعليم القراءة والكتابة، ومنه أشتق الاسم،[5] أصبح الكتاب من أهم الدور التعليمية، وأوسعها انتشاراً في الإدارات الإسلامية خاصة بعد الفتوحات الإسلامية، ودخول أجناس وشعوب جديدة للإسلام وقيام مختلف المصالح الإدارية للدولة الاسلامية التي تحتاج الى الكَتَبة والمتعلمين مما دفع الناس إلى تعليم أولادهم القراءة والكتابة سعياً وراء الوظيفة والمكانة الاجتماعية، ويمكن الإشارة إلى أنه في عهد دولة المماليك البحرية : (648 ــ 784 هـــ / 1250 ــ 1382م)، شكل الكُتّاب المرحلة الأولى وأصبحت دروسه تشمل إلى جانب تحفيظ القرآن : دروساً في اللغة والأدب والحساب.[6]

---

[1] **https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%A8%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86**

[2] شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى ، (د ــ ت) :الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج10، ص45.

[3] جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغري بردي(1963): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية ، القاهرة،ج15، ص54.

[4] محمد رمزى (1953): القاموس الجغرافي للبلاد المصرية فى عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945، دار الكتب المصرية ، ج1، ص6-5.

[5] عبد الرحمن ابن خلدون، (ت 808ه / 1405م) رحلة إبن خلدون ، علق على حواشيها محمد ابن تاويت الطنجي،ط2، دار الكتب العلمية ، بيروت، د.ت،ج2، ص193.

[6] أحمد ابن محمد بن يعقوب ابن مسكاوية :(ت 421ه/1031م): تهذيب الأخلاق ، مكتبة الحياة ، بيروت، (د ــ ت)، ص 65.

المساجد: قامت المساجد بدور كبير في نشر العلم والثقافة الإسلامية، فضلاً عن دورها التعبدي الذي يلعبه المسجد، كانت المساجد قبلة المتعلمين من المسلمين لأمور دينهم ودنياهم منذ بداية الدعوة الإسلامية، وأول موضع تعليمي بناه الرسول عل الله عليه وسلم هو المسجد الذى كان نقطة لقاء بين المسلمين والرسول صل الله عليه وسلم يعلمهم أمور الوحي والشريعة الإسلامية فعقدت فيه المجالس وحلقات العلم، وقد انتشرت هذه الظاهرة إلى جميع أقطار العالم الإسلامي، وكانت المساجد بمثابة منارة للعلم والعلماء درس فيها طلبه العلم لينهلوا من معين الشريعة الغراء في مختلف التخصصات.

وكان النظام التعليمي السائد في المساجد نظام مفتوح لمن أراد التعلم فيجلس في حلقة الشيخ الذي يريد تبعاً لمستواه العقلي والعلمي، وعند الانتهاء من سماع كتاب أو حلقة عند الشيوخ كان الشيخ يجيزه فيعطيه في حفل بهي : إجازة بما سمع عنه، وإذا ما أكتفى الطالب من الشيوخ وأراد الاستزادة كانت المكتبات ملحقة بالجوامع تحتوى كتبا في مختلف العلوم والفنون والمعارف،[7] ومن أشهر المساجد ا(لأزهر) الذى تأسس في حكم الدولة الفاطمية، ففي الدولة المماليك ساروا على أسلافهم الأيوبيين، وأصبح الجامع الأزهر منارة علمية كبيرة وجامعة تضاهي جامعات العالم الإسلامي فكان يدرس فيها الفقه على المذاهب الأربعة ولكل مذهب رواق، وإيوان خاص به وشيوخ ومريدين ومتعلمين من المدن المصرية والعالم الاسلامي.[8]

المدارس: المدرسة اسم مأخوذ من اللغة الآرمية القديمة أو اللغة العبرية (مدراس أو مدراش)، ويشير الى المؤسسة التعليم التي بنيت بشكل هندسي خاص يتيح للمدرس والطلبة السكن فيها.[9]

في العصر المملوكي وجدنا أنهم ساروا على نهج الأيوبيين الذين أكثروا في بناء المدارس، ودور التعليم مثل الرُبط، الخوانق، الزوايا، والمساجد، وغيرها وبخاصة في كبرى حواضر مصر كالقاهرة، والإسكندرية، والصعيد، ووصل الأمر حتى إلى وجود أكثر من مدرستين لا يبعدان عن بعضهما كثيراً في إحدى أحياء القاهرة كما هو الحال مع : المدرسة الزمامية،[10] و : المدرسة الصاحبية اللتان كانتا قريبتان من بعضهما، وتلاصقتا تلاصقا لافتاً.[11]

المكتبات : عرفت وكانت المكتبات قبل العصر المملوكى إذ انتشرت زمن الفاطميين بهدف نشر دعوتهم وعقيدتهم وكذلك بسط نفوذهم السياسي على كامل المشرق الإسلامي التي كانت مصر حاضرته، فانتشرت المكتبات في القصور والمساجد، وفى زمن الأيوبيين أبطل صلاح الدين المذهب الشيعي وأزال مكتباتهم وكتبهم التي تتعارض والمذهب السنى الذي كان عليه الأيوبيين، وفى زمن المماليك اشتهر عندهم حب العلم ومجالسة العلماء فألحقوا كثيرا من المكتبات بالمساجد والمدارس.[12]

---

[7] شمس الدين أحمد ابنمحمد ابن خلكان: (ت 681ه /1282م) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس،دار الثقافة ، بيروت، (دت) ج1، ص55.

[8] جلال الدين عبد الرحمن ابن محمد السيوطي : (ت 911هـ / 1505م) : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ط1، دار الكتب العلمية ، (بيروت : 1997) ، ج2، ص222.

[9] ليلى سليم شتيلا(د ــ ت): نظام التعليم فى القاهرة المملوكية، القاهرة، ص47.

[10] تقى الدين أحمد بن على المقريزي (1998) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص249.

[11] أبن دقماق، صارم الدين ابراهيم ابن محمد (ت 809هـ / 1406م) : الإنتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها، تحقيق
لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، (بيروت : د ــ ت) ، ج4، ص95..

[12] رمضاني فوزي(2010) : دور المالكية في الحياة الفكرية في مصر خلال العصر الأيوبي، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، 2009 / 2010، ص22.

في العصر المملوكي، شهدت البيئة التعليمية في مصر تنوعًا مؤسسيًا فريدًا، لم يقتصر على المدارس الكبرى التي كانت تُعرف بأساليبها المنظمة، بل امتد ليشمل المساجد ؛ والخوانق؛ والكتاتيب، وقد أثَّر هذا التنوع بشكل مباشر على مسيرة علماء كثر، من بينهم الإمام شرف الدين ابن الجيعان، لم يكن طلب العلم يقتصر على التخصص في مؤسسة واحدة، بل كان الطالب يتنقل بين هذه المراكز المختلفة ليتلقى العلوم الشرعية واللغوية على يد شيوخ متعددين. فربما بدأ ابن الجيعان تعليمه الأولي في كُتّاب لتعلم القراءة وحفظ القرآن، ثم انتقل إلى حلقات الدرس في المساجد ليتعمق في الفقه والحديث، وربما درس بعض العلوم الصوفية في خانقاه، ثم استكمل تحصيله العلمي في المدارس النظامية التي كانت تمنحه الإجازات العلمية، هذا التنوع في المؤسسات أتاح له فرصة ثمينة للاطلاع على مختلف المدارس الفكرية والفقهية، مما أثرى معارفه ووسع آفاقه، وجعله من العلماء البارزين الذين جمعوا بين عدة علوم.

عمل ابن الجيعان في سلك الدواوين المملوكية، على الأرجح في : ديوان الجند ؛ أو ديوان الخراج، وهي الجهات المسؤولة عن الإحصاء وتوزيع الأراضي وفرض الضرائب، هذا الموقع منحَه قدرة على الاطلاع المباشر على سجلات أسماء البلاد، ومساحاتها، وإيراداتها، مما مهّد له لاحقًا جمع مادته العلمية.[13]

شيوخه وتلاميذه

أثرت مجموعة من العلماء البارزين في تكوين شخصيته العلمية، من أبرزهم:

الإمام شمس الدين محمد بن عبد اللطيف الفناري: أحد أبرز الفقهاء في عصره.

القاضي محب الدين أحمد بن نصر الله بن عبد المنعم: وهو قاضي القضاة الذي استفاد منه ابن الجيعان في مجال الفقه والقضاء.

أما بالنسبة لتلاميذه، فقد تتلمذ على يديه العديد من العلماء الذين نقلوا علمه ومصنفاته، إلا أن المصادر التاريخية لا تذكر أسماءهم بالتفصيل، وهو أمر شائع في تلك الحقبة، وربما يعود السبب لانتشار صيت كبار العلماء ؛ أو أن أولئك التلاميذ لم ينالوا حظهم في الشهرة حينذاك بعد.[14]

المبحث الثاني المنهج المتبع في كتاب التحفة السنيّة بأسماء البلاد المصرية:

يُعد كتاب : "التحفة السنية" للإمام شرف الدين يحيى بن الجيعان، وثيقة فريدة تعكس المنهج العلمي الدقيق الذي اتبعه المؤلف في توثيق الجغرافيا الإدارية والاقتصادية لمصر في العصر المملوكي، تتعدد أركان هذه المنهجية لتشمل الجانب الوصفي، والإحصائي، والإداري، مما جعله مرجعاً أساسياً لكل باحث في تاريخ مصر المملوكية.

1. المنهج الوصفي والإحصائي: توثيق أسماء البلاد وضرائبها

اعتمد ابن الجيعان في مؤلّفة على اتباع منهجاً وصفياً دقيقاً في تدوين أسماء القرى والبلاد، لكنه لم يكتفِ بالوصف الجغرافي البسيط، بل جمع بينه وبين المنهج الإحصائي الذي يميز عمله عن غيره من كتب

[13] السخاوى: الضوء الامع، مرجع سابق.
[14] جمال الدين يوسف ابن تغري بردي(1972): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ص176.

الجغرافيا. حيث قام بتسجيل أسماء النواحي والقرى التابعة لكل إقليم إداري (عمل)، ثم أضاف إلى كل ناحية قيمة "المال الميري" أو الضريبة المفروضة عليها.[15]

ويعتمد المنهج الوصفى على : الملاحظة بأنواعها، بالإضافة إلى عمليات التصنيف، والإحصاء مع تبيان وتفسير تلك العمليات، وهو أكثر مناهج البحث ملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته، ويأتي على مرحلتين: الأولى : تعد مرحلة الاستكشاف، والصياغة التي تحتوي بدورها على ثلاث خطوات أساسية تتمثل في : تلخيص تراث العلوم المتعلقة بموضوع البحث، والاستناد على ذوي الخبرة العلمية والمعملية بموضوع الدراسة، ثم تحليل بعض الحالات التي تزيد من استبصارنا بالمشكلة وتلقي الضوء عليها، وأما المرحلة الثانية : فهي مرحلة التشخيص والوصف، وذلك بتحليل البيانات والمعلومات التي جمعها تحليلا مدعماً بأداة التحليل يؤدى إلى اكتشاف العلاقة بين المتغيرات وتقديم تفسير ملائم لها.[16]

تأخذ الدراسة الوصفية أنماطا وأشكالا متعددة لم يكن هناك اتفاق بين العلماء في تحديد عددها لكننا نتحدث على المنهج المسحي الذى اعتمد عليه ابن الجيعان في الكتاب، فالدراسات المسحية هي مسح ووصف وكشف وتحديد المستويات.

وأكثر الموضوعات التي تناقش في الدراسات المسحية وهى تبنى على جمع معلومات وبيانات عن ظاهرة للتعرف عليها وتحديد وضعها ومعرفة جوانب الضعف والقوة فيها، لمعرفة مدى الحاجة لإجراء تغيرات فيها، وللدراسات المسحية المطاطية والمرونة بحيث إننا نراها واسعة أو ضيقة في مجالها، أي قد تدرس مناطق كبيرة ومتعددة أو قد تقتصر في دراستها على منطقة واحدة، إما إمكانية جمع البيانات أو المعلومات للدراسة المسحية، فقد تؤخذ من عيّنة منتقاة من مجتمع الأصل؛ بحيث تمثله تمثيلا صادقاً، أو تؤخذ من كل عضو أصيل في المجتمع المعني بالدراسة، وهنا تؤدي طبيعة المشكلة المطلوب دراستها دوراً مهما في مجال وعمق الدراسة.[17]

مثال على ذلك : في المدخل الخاص بقرية نموذجية، يعرض ابن الجيعان اسم القرية، تبعيتها الإدارية، وأحيانًا ملاحظة تاريخية قصيرة أو اختلافًا في الاسم. تفسير الباحث: هذا الأسلوب يخدم قارئًا إداريًا أكثر من الباحث التاريخي، لذلك يجب عند التحقيق إضافة حواشي توضح مصادر التعريف ومقارنة الاسم مع خرائط لاحقة.

التوثيق الإحصائي الدقيق: لم يكن ابن الجيعان مجرد جامع للأسماء، بل كان مُوثّقاً للبيانات الاقتصادية، حيث سجل أنواع الضرائب مثل : (ضريبة الأطيان ؛ وضريبة الكروم؛ وضريبة النخيل)، وقيمة هذه الضرائب كانت تحتسب بالدينار المملوكي.[18]

هذا المنهج الإحصائي يُمكّن الباحثين اليوم من دراسة الحالة الاقتصادية للمناطق المختلفة في مصر المملوكية، ومقارنة مستويات الخصوبة والإيرادات بين الأقاليم، مما يجعله مصدراً حيوياً في دراسات الاقتصاد الزراعي والتاريخ الاجتماعي.

---

[15] شرف الدين يحيى بن شاكر ابن الجيعان :(1998): التحفة السنيّة بأسماء البلاد المصرية، تحقيق : برنارد هاريسون ، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ص 189

[16] محمد محمد قاسم(1999)، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط1، ص60

[17] وجيه محجوب(2005)، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1425هـ-2005-م، ص249.

[18] شرف الدين يحيى بن شاكر ابن الجيعان(1998): التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، تحقيق : برنارد هاريسون، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ص 189.

يعرف المنهج الإحصائي بأنه : عبارة مجموعة من السياسات المتنوعة والمستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا لعرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدو في الغالب غير واضحة.[19]

حيث قام في كتاب التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية بتحديد تحديد مساحة الأراضي الزراعية بالدونم أو الفدان، ذكر مقدار الضرائب المقررة على كل قرية.إحصاء عدد القرى والمزارع التابعة لكل إقليم.

2. المنهج الإداري: التصنيف وفقاً للتقسيمات الرسمية للدولة

يُظهر ابن الجيعان براعة فائقة في فهم التنظيم الإداري للدولة المملوكية وتطبيقه في كتابه، فقد قسّم الكتاب وفقاً للتقسيمات الرسمية التي كانت سائدة في عصره، وهي:

أعمال مصر: مثل "الشرقية"؛ و"الغربية"؛ و"البحيرة"؛ و"الفيوم"؛ و"الأشمونين"، وغيرها.

نواحي: كل عمل كان ينقسم إلى عدة نواحٍ، ثم تُذكر القرى التابعة لكل ناحية.

هذا التقسيم لا يمثل مجرد ترتيب جغرافي، بل يعكس هيكلية الدولة الإدارية، وكيف كانت الضرائب تُجبى وتُحوّل إلى ديوان المال، وبفضل منصبه كناظر للخاص، كان ابن الجيعان مُلماً بكل تفاصيل هذا التنظيم، مما أتاح له تصنيف كتابه بأسلوب منهجي مُتقَن.[20]

فالتقسيم الاداري التي اعتمدت عليه الدولة المملوكية لمصر كان يتضمن الأتي:

كانت مصر مقسمة في عصر المماليك إلى عدد من المناطق الإدارية، فتألفت من ثلاث قواعد أي عواصم، وهى:

١) مدينة الفسطاط : بناها والجامع فيها عمرو بن العاص، وكانت مدينة عظيمة فيها القصور الكبرى، احترقت في أواخر عهد الفاطميين، ثم هدم الظاهر بيبرس الكثير منها، ولم يبق فيها إف ما هو على شاطئ النيل والجامع العتيق ودثرت أكثر خططها ويقابلها في الجهة البحرية جزيرة الروضة وفيها الجامع الكبير وجامع أحمد بن طولون.
٢) مدينة القاهرة: وهي العاصمة، يحيط بها سور طوله (29300) ذراع.
٣) القلعة: ضمن القاهرة، وهي التي بناها بهاء الدين قراقوش بأمر من صلاح الدين الأيوبي وتشكل مدينة ضمن مدينة، ففيها يقيم السلطان ومماليكه، ومن سيطر عليها فقد سيطر على الدولة كلها وقد استمرت مركزاً للحكم في مصر حتى عهد محمد على باشا ومن معالم هذه القلعة الرئيسية:
الجب: وهو السجن الذي بناه المنصور قلاوون، دار العدل: من بناء الظاهر بيبرس، الإيوان: أنشأ المنصور قلاوون، القصر الأبلق: شيده الناصر محمد بن قلاوون، قصر الأشرفيه: أنشأه السلطان أشرف خليل، جامع القلعة: عمره الناصر محمد بن قلاوون، خزانة الكتب، ودار النيابة: عمرها المنصور قلاوون.[21]
أما أعمال الديار المصرية ونواحيها، فعرفت بتقسيمها إلى وجهين: قبلي وبحري واشتمل الوجه القبلي على تسعة أعمال وعبر عن هذا الوجه بالصعيد ويمتد من جنوبي الفسطاط إلى نهايته في الجنوب وسمي صعيداً لأن أرضه كلما ولجت في الجنوب أخذت في الصعود والارتفاع وأما أعمال هذا الوجه التسعة فهي كما يلى: الأعمال الجيزية، والأعمال الإطفيحية، والأعمال البهنساوية، والأعمال الفيومية، وأعمال الأشمونين والطحاوية والأعمال المنفلوطية، ولأعمال الأسيوطية، والأعمال الإخميمية، والأعمال القوصية.

---

[19] عبد القادر حلمي (1994): مُدخل إلى الإحصاء ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص24.
[20] تقى الدين أحمد بن علي المقريزي ، (1998):المواعظ والاعتبار بذكر الخطط و الاثار(الخطط المقريزية)، تحقيق: محمد زينهم وأخرون، مكتبة مدبولي ،القاهرة، ص 233.
[21] ابن بطوطة: مرجع سابق، ص66.

أما الوجه الثاني من الديار المصرية فهو الوجه البحري، ويشمل كل ما هو أسفل القاهرة إلى البحر المتوسط حيث مصب نهر النيل، وسمى بحرياً لان منتهاه البحر المتوسط، وهذا الوجه أرطب الوجهين وأقلهما حراً وأكثرهما فاكهة وأحسنهما مدناً واشتمل على ثلاث شعب، الشعبة الأولى: وتشمل على أربعة أعمال هي: عمل الضواحي، وعمل القليبوبية، وعمل الشرقية، وعمل الدقهلية والمرتاحية، وفيه الإسكندرية ودمياط.
وتشتمل الشعبة الثانية على عملين هما: عمل البحيرة وعمل المزاحمتين، فيما تشتمل الشعبة الثالثة على جزيرتين، تشتمل الأولى منهما على عملين هما : عمل المنوفية، وعمل الغربية، وتشتمل الجزيرة الثانية على عمل واحد عاصمته مدينة أبيار المضافة إلى مدينة ولاية منوف.[22]
وهكذا انقسمت مصر بقسميها الأساسيين إلى 2163 إقليما (ناحية)، باستثناء نواحي الجيزية التي كانت تتبع "الخاص السلطانى"، "بلاد الديوان بالجيزية" وقد شملت مصر السفلى أو "الوجه البحري" المنطقة الممتدة من الساحل الشمالي لمصر حتى القاهرة بما في ذلك الاسكندرية وبرقة، وامتدت شرقا إلى الخليج الذي يعرف بخليج أمير المؤمنين.[23]
وقد انقسم الوجه البحري إلى ست ولايات كالاتي: برقة والغربية، الشرقية، القليبوبية، المنوفية، وأشموم، كما كان يضم إلى جانب مدينة القاهرة التي كانت عاصمة مصر مدينتين كانتا قائمتين بذاتهما إداريا هما الاسكندرية ودمياط إذ لم تنتسبا لأى عمل[24]، وقد ضم الوجه البحري 1651إقليماً (ناحية) كانت موزعة بين أحد عشر عملا ولكل عمل مركز خاص به،[25] وهى كالتالي:

الإقليم أو العمل	عدد نواحيه	مركزه
الضواحى (ضواحى القاهرة)	20	القاهرة
القليوبية	59	قليوب
الشرقية	380	بلبيس
الدقهلية	217	أشموم
ضواحي ثغر دمياط	12	-
الغربية	471	المحلة
المنوفية	232	منوف
أبيار وجزيرة بني نصر	46	أبيار
البحيرة	222	دمنهور
فوه والمزاحمتين	16	فوه
نستراوه	6	-

[22] ابن بطوطة: مرجع سابق، ص 68.
[23] ابن فضل الله العمري (د.ت):مسالك الأبصار، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس ،كود **MS**2325 ، ص 201ب،202أ
[24] نفس المرجع السابق
[25] يحيى بن شاكر ابن الجيعان ، (1898): التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، بإشراف ب. مورتز ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ص3-4

أما الوجه القبلى فكانت كالتالي:[26]

الاقليم أو العمل	عدد نواحيه	مركزه
قوص	-	قوص
إخميم	26	إخميم
أسيوط	32	أسيوط
منفلوط	-	منفلوط
الأشمونين	103	الأشمونين
البهنسا	256	البهنسا
الفيوم	97	الفيوم
إطفيح	50	إطفيح
الجيزة	-	الجيزة

وبالنسبة للأهمية الاقتصادية لهذه التقسيمات الإدارية فيذكر ابن الجيعان أنه كانت عبرة الأقاليم المصرية 9584264 ديناراً جيشياً، بينما كانت عبرة الوجه البحري منفردا هو 6228455 ديناراً لاجيشيلً وقد وزعت عبرة الوجه البحري بين أقاليمه كالتالى:[27]

الإقليم	العبرة بالدينار الجيشى
الضواحى	153.75
القليوبية	419850
الشرقية	1411875
الدقهلية	596071
ضواحي ثغر دمياط	11100
الغربية	1844471
المنوفية	574629,3
أبيار وجزيرة بني نصر	200232
البحيرة	741249
فوه والمزاحمتين	50846
نستراوه	43500
الجيزية	62000

[26] العمرى : مرجع سابق ، ص 201ب.
[27] ابن الجيعان : مرجع سابق ، ص4.

أما عبرة الوجه القبلى فهى موزعة بين أقاليمه كالآتي :[28]

الإقليم	العبرة بالدينار الجيشى
الإطفيحية	143997,5
البهنساوية	1301642
الفيومية	164050
الأشمونين	762040
الاسيوطية	323920
الاخميمية	243925,3
القوصية	414663,5

أما عبرة ضواحي ثغر الإسكندرية فهى 11000 دينار جيشى، اما عبرة ضواحي ثغر دمياط فهى 11600 دينار جيشى .[29]

ومن الجدير بالذكر أنه ليست هناك أية علاقة بين عدد نواحى الاقليم وقيمة عبرته فأحيانا نجد إقليما مثل المنوفية كان عدد نواحيه 232 ناحية وعبرته 574629,3 ديناراً جيشياً في حين نجد أن البحيرة التي كان عدد نواحيها أقل من 222 ناحية تقدر عبرتها ب 741294 ديناراً جيشياً

والدينار الجيشي هو مصطلح يشير إلى العملة التي كانت تُصرف لجنود الجيش في الدولة الإسلامية، وخاصة في عهد عمر بن الخطاب، حيث تأسس "ديوان الجند" لتنظيم هذا الأمر، كان الهدف من الدينار الجيشي هو تنظيم العطاءات والمخصصات المالية للجنود، وتسجيل أسمائهم ورواتبهم.

ويلاحظ أن عبرة الناحية لمتكن ثابتة فمثلا " منية الأمراء" كانت عبرتها 11850 ديناراً أيام الأشرف شعبان، ثم أصبحت بعد ذلك 10300 ديناراً [30]

وناحية "العطارة" من إقليم القليوبية كانت عبرتها 1000 دينار ثن أصبحت 500 دينار،[31] وكذلك "سناوه" كانت عبرتها 8000 ديناراً ثم أصبحت 12000 ديناراً،[32] أما "الرملة" وهى "رملة بنها" من الأعمال الشرقية كانت عبرتها 4800 ديناراً ، ثم استقرت في سنة 803ه/ 1400م على 2500 ديناراً[33] ، أما " الظاهرية" فقد كانت عبرتها 1500 ديناراً ثم أصبحت في سنة 792ه /1390م 1000 ديناراً،[34] وهكذا كانت عبرة الأقاليم تتغير من عهد إلى آخر لأسباب اقتصادية وإدارية أو ديوانية.

وبشكل عام كانت الأراضي المصرية مقسمة إلى ثلاثة أقسام فهي إما أوقاف ،أو رزق "خبز" أو أملاك ونجد أحياناً مظاهر التعامل الاقتصادي الشرعي هذه مجتمعة كلها في منطقة واحدة من ذلك مثلا "دمنهور شبري"

[28] ابن الجيعان : مرجع سابق ، ص 4-5.
[29] نفس المرجع السابق ص4.
[30] ابن الجيعان : مرجع سابق ، ص7.
[31] ابن الجيعان : مرجع سابق ، ص9.
[32] ابن الجيعان : مرجع سابق ، ص11.
[33] ابن الجيعان : مرجع سابق ، ص18
[34] ابن الجيعان : مرجع سابق ، ص 19.

مساحتها 638 فداناً وعبرتها 4000 ديناراً وقد كانت أملاكاً وأوقافا ورزقاً،[35] وقد تكرر ظهور هذا الطابع الاقتصادي في كثير من النواحي والأعمال.

وقد كان الإقطاع هو الوسيلة التي يدعم بها السلطان الجديد نفسه عن طريق توزيع على الإقطاعات الواسعة بين مماليكه ليكونوا له منعة وقوة، وعلى سبيل المثال نجد أن السلطان الأشرف شعبان فرق الإقطاعات على جماعة من المماليك وجعل منهم أمراء طبلخانات وأمراء عشراوات.[36]

وفي بعض الأحيان نجد أن تهافت بعض السلاطين على المال يجعلهم يقدمون على بيع الإقطاعات فنرى السلطان الكامل شعبان سنة 747ه / 1346م صار يخرج من الإقطاعات بمال معلوم[37]، الأمر الذى يؤكد أن الإقطاع أصبح يؤول إلى من يستطيع أن يدفع أكثر بغض النظر عن نوعية الخدمة العسكرية التي كان يجب أن يقدمها للحكومة المركزية مقابل حصوله على الإقطاع.

3. منهج التوثيق والمصادر الرسمية

كانت مصادر ابن الجيعان للمعلومات مصادر رسمية ودقيقة، مما يمنح كتابه مصداقية كبيرة، لم يعتمد على الروايات الشفهية أو الكتب الجغرافية القديمة بشكل أساسي، بل على:

الروزنامات والدواوين السلطانية: وهي سجلات رسمية تحتفظ بها الدولة وتُوثّق فيها إيرادات الأقاليم ومصروفاتها، وقد كان لابن الجيعان إمكانية الوصول المباشر لهذه السجلات بحكم منصبه الرفيع.

ديوان الجيش: كان هذا الديوان يحتوي على سجلات الإقطاعات التي يمنحها السلطان للأمراء والجند، وكانت هذه السجلات تتضمن أسماء القرى وقيمتها المالية.[38]

هذا الاعتماد على المصادر الرسمية يؤكد أن "التحفة السنية" ليس مجرد كتاب جغرافي، بل هو سجل إحصائي وإداري دقيق، يمثل خلاصة عمل إداري متواصل ودراسة معمقة للوضع الاقتصادي في مصر في القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي).

المبحث الثالث : موارد ابن الجيعان في كتابه التحفة السنيّة

يُعد كتاب : "التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية" للإمام شرف الدين يحيى بن الجيعان كنزاً حقيقياً للمعلومات الجغرافية والإدارية والاقتصادية لمصر في العصر المملوكي، ولم يكن ليحظى بهذه الأهمية لولا الموارد الدقيقة والموثوقة التي اعتمد عليها المؤلف في جمعه، يُمكن تصنيف هذه الموارد إلى قسمين رئيسيين: الموارد الرسمية (الوثائق الإدارية) والموارد الشخصية (خبرة المؤلف)، وقد ساهمت هذه المصادر بشكل مباشر في إغناء الكتاب بالمعلومات، وتحويله من مجرد عمل جغرافي إلى سجل إداري واقتصادي متكامل ، وسوف نتناولها بالشرح:

السجلات الرسمية التى اعتمد عليها:

السجلات الرسمية لديوان الجيش: كان ابن الجيعان "مستوفي ديوان الجيش" في عهد السلطان الأشرف قايتباي، مما أتاح له الوصول إلى السجلات الإدارية والمالية التي تضمنت أسماء المدن والقرى المصرية ومساحاتها وأحوالها.

---

[35] ابن الجيعان : مرجع سابق ، ص7.
[36] محمد بن أحمد ابن إياس (1893-1896): بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ج1، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ،ص213.
[37] ابن اياس: نفس المرجع السابق، ص184.
[38] محمد على شوقي ، (2005): النظم الإدارية والمالية فى مصر المملوكية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة ، ص 176.

المصادر الجغرافية الإدارية: يُعتبر كتابه امتدادًا لنوع من التأليف ازدهر في مصر الإسلامية منذ العصر الأيوبي، وهو يتعلق بالجغرافيا الإدارية، مما يشير إلى اعتماده على أعمال سابقة في هذا المجال.

لذا تتمثل عملية الحصر فى مرحلتين، المرحلة الاولى وخاصة بالأفراد القائمين على مسح وجمع الأراضي فى مصر والثانية خاصة بالدواوين ودورها في عملية المسح وهى كالتالي:

المرحلة الاولى : القائمين على عملية مسح الأراضي فى مصر:

بالرغم من ان الجهاز الاداري في مصر كان يتميز بالثراء والتنوع ، وليس له مثيل في موظفيه، إلا أنه كان يتم اختيار فئات معينة من الموظفين للقيام بإجراءات المسح، حيث يراعى أن تكون وظائفهم مرتبطة بالأرض من ناحية ومن ناحية أخرى يكونون على درجة عالية من الدقة والأمانة وبذلك كان القائمون بعملية المسح يتمثلون فى : (الأمراء، المَسّاح، القياس "القصاب"، القضاة، العدول، المشايخ، الأدلاء، والكتُّاب).

الأمـــــــراء:

فى عملية المسح يكون الأمراء هم المتحدثون أمام السلطان حيث يقدمون له البيانات التي تم جمعها والتي على اساسها يتم توزيع الأراضي إلى إقطاعات ولأهمية تلك البيانات والرغبة في أن تكون دقيقة كان السلطان يقوم بنفسه بتحديد وتكليف الأمراء القائمين عليها ، وتتلخص نوعية البيانات التي يقوم بجمعها الأمراء في بيانات خاصة بالمساحة للأراضي (المزروع فيها والبور) وأسماء المزارعين والمقطعين، وأنواع الأراضي وحالتها من حيث الجودة ونوع التربة وذلك بمساعدة الموظفين والمكلفين بالاشتراك في عملية المسح.[39]

المَسّاح:

المساح هو الشخص المنوط بمسح الراضي الزراعية ومهمتهم رئيسية فيخرجون للأرض ويقيسونها بوحدة طولية قدرها مائة ذراع مع العلم بأن الزراعة في مصر كانت وما زالت مقصور على شريط ضيق من الأرض يمتد على طول نهر النيل والترع والجسور ترتكز في الوجه البحري (الدلتا) بشكل أكبر من الوجه القبلي(الصعيد)،[40] وقد اشترط فيمن يتولى وظيفة المسّاح أن : يكون ذا أخلاق فلا يكون قد ثبت عليه نقل أرض عالية القطيعة إلى ما دونها أو أن يكون أخفى مساحة أو تجاوز حدا كان عليه درك.[41]

القياس "القصاب":

القياس من ضمن موظفي الدولة فهو يقوم بعملية قياس الأرض عقب نهاية فيضان النيل لمعرفة مساحة الأراضي التي أصابها الري وتصلح للزراعة،[42] مع العلم أنه لا يقوم بعملية القياس وحده بل بمساعدة العدول (الشهود) وقاضى العمل.[43]

---

[39] النويري(1992): نهاية الأرب في فنون الأدب،(تحقيق السيد العريني)، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة، ج8، ص 87.
[40] البطليوسي (1981): الاقتضاب في شرح آداب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص 82.
[41] أحمد عبد الرازق (1979):البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ص 294.
[42] سيد محمود محمد عبد العال(2000): الحياة الاقتصادية فى الريف المصري عصر سلاطين المماليك (923-648ه / 1517-1250م)، رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة عين شمس، ص64.
[43] إبراهيم على طرخان (1968):النظم الإقطاعية في الشرق الاوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة ، ص100.

أما عن أداة القياس فكانت تتمثل في الحبل أو القصبة،[44] بالنسبة للعصر المملوكى فقد كان القياس يتم باستخدام القصبة الحاكمية والتي يبلغ طولها 5 أذرع بالنجارى أي أن ال400 قصبة تسمى فداناً،[45] ومن خلال القصبة يتم حساب مساحة الفدان فحاصل ضرب 20 قصبة طولاً في 20 قصبة عرضاً يساوى حساب مساحة فدان وبذلك تكون القصبة التي طولها 85,3 متر فدانها يقدر ب 5929 متر.[46]

القضـــــاة:

كان القضاء في الدولة الاسلامية من الوظائف الدينية المتصلة مباشرة برأس الدولة وربما كان الاسم الرسمي للقاضي هو الحاكم،[47] باعتبارهم موازين العدل وحراس السنة وبهم ينصف المظلومين من الظالم، والضعيف من القوي ولأهمية تلك الوظيفة فقد كان لمتوليها شروط معتبرة في صحة ولاية من يقوم بها وهى البلوغ والعقل والحرية والذكورية والاسلام والعدالة والسمع والبصر والعلم،[48] كما كان لتلك الوظيفة العديد من القواعد والالتزامات التي تم وضعها منذ خلافة عمر بن الخطاب (13 ــ 23 هـــ / 634 ــ /643م)، إذ كانت مهمة القاضي تتمثل في النظر في الاحكام والفصل في الخصومات والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وامتدت فيما بعد للنظر في الاوقاف والوصايا على الايتام.[49]

ويشترك القضاة مع الأمراء في طلب مكلفات القرية وهى سجلات لمعرفة الأراضي التابعة للخاص السلطاني وأراضي إقطاعات الأمراء والأجناد ما بها من رزق وربما أضيفت الرزق الموجودة بها إلى المساحة وهكذا في كل منطقة من مناطق الجهة التي ندب بها المشرفون على هذا العمل.[50]

العـــدول:

يذكر البعض أن العدل اصطلاح يلقب به من يثق به القاضي ويطمئن إلى شهادته فيعينه لمعاونته في أعماله[51]، ويطلق عليهم البعض أيضاً الشهود وهناك من يفصل بينهما، فيعرف العدل على انه : الرجل الصحيح الرواية، والشاهد هو الذى يشهد بصحة القياسات والحقيقة أنه لا يوجد فارق بين كلا المسميين، فالعدل أو الشاهد في المقام الاول : وظيفة دينية، كانت مصحوبة بالقاضي، وكان من الكُتاّب حيث يوقع على الحسابات ويشهد بمتعلقات الديوان نفياً وإثباتاً.

ويتمثل دورهم في غير إجراءات المسح فيكونهم يشهدون في الخصومات ويقومون بكتابة العقود بين الناس في معاملاتهم مستوفاة الشروط،[52] كما كان لهم دور فعال على المستوى الاقتصادي بوجه خاص حيث كان

---

[44] أدولف جروهمان (1994): أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية،ط2، ترجمة: عبد الحميد حسن، محمد مهدى علام،ج5، ص5.
[45] حسن عبد الرحمن خطاب (1981): الزراعة والمجتمع الريفي في مصر الاسلامية، الهيئة لشئون المطابع، القاهرة، ص34.
[46] نفس المرجع السابق
[47] حسن الباشا: دراسات في الحضارة الاسلامية، ص 65.
[48] الماوردي(1987): تسهيل النظر وتعجيل القطر فى أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق: رضوان السيد، دار العلوم العربية ، ص 239.
[49] حسن الباشا : مرجع سابق ، ص 65.
[50] ابراهيم على طرخان (1968): النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى دار الكتاب العربي للطباعة و النشر ، القاهرة ، ص 37.
[51] أبو شامة: الروضتين ، ج1، ق2، ص 486، هامش 3.
[52] المقريزي : السلوك، مرجع سابق ، ج2، ق1، ص 149.

عليه الشهادة على قانون الري الذى يرفعه خولة البلاد وشيوخها والذى على اساسه تحدد مساحة الاراضي الزراعية التي اصابها ماء الفيضان.[53]

المشايخ:

الشيخ في اللغة تعنى الطاعن في السن، وربما قصد به من يجب توقيره، فهو يطلق على كبار السن والعلماء والوزراء والمحتسبين ورجال الكتابة،[54] مع العلم أن هذا اللقب لم يكن قاصراً على المسلمين بل كان يطلق على أهل الذمة من الكتاب والصيارفة من اليهود والنصارى.[55]

وكان شيخ الناحية يشترك مع موظفي القرية في تقدير مساحة الارض التي شملها الفيضان بالري ويرفعون ذلك لمباشرة الخراج وبعدها يوقع شيخ البلد على ما يسجله المباشر من مساحة، وقد تمتع المشايخ بقدر كبير من الثراء وحوزة الأملاك الخاصة بهم حيث تراوحت مقرراتهم بين 4: 20 فداناً.[56]

الأدِلاّء:

الأدلاء وفردها دليل،[57] وهو : الوكيل الموثوق به من أهل الكورة يساعده مبعوث الوالي في بحث المسائل المالية كالضرائب وفرض أنواع جديدة منها أو فرض الغرامات،[58] كما تم تعريفه أيضاً على انه الشخص الذى يقوم برفع القوانين،[59] والسجلات عند مساحة الارض ويميز أنواع الأراضي واسماء مزارعيها سواء في المسح العام المعروف بالروك أو المسح السنوي الذى يحدث عقب فيضان النيل،[60] ويقوم الدليل بعمل العديد من الدفاتر ذات المسميات المتنوعة والتي منها الفناديق،[61] والقوانين والسجلات ليوقع عليها شيخ الناحية، ثم يقوم الدليل بكتابة خطة يتعهد فيها بصحة هذه المعلومات، ومن أهم هذه الدفاتر هي الفنداق الذى تكتب به المساحات حال قياسها.[62]

وتتمثل مهمة الدليل في عملية الروك "المسح" في كتابة سجلات أملاك الأراضي وتقدير قيمتها لتحديد مقدار الضريبة المفروضة عليها وإرسال الأوامر الرسمية للحضور مع وصف تفصيلي للأنواع المختلفة للأراضي الصالحة للزراعة وممهورة بإمضائه لإثبات صحة ما رود فيه.[63]

---

[53] سيد محمود عبد العال: مرجع سابق ، ص 63.
[54] محاسن محمد على حسين الوقاد (1996): اليهود فى مصر المملوكية فى ضوء وثائق الجنيزة (923-648ه / 1250-1517م)، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة عين شمس، ص48.
[55] الفيروز أباد (1972): القاموس المحيط ، ج4 ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ص 115.
[56] سيد محمود عبد العال: مرجع سابق ، ص 58.
[57] الصوفي (1992): الصفوة في وصف الديار المصرية ونظام المماليك، تحقيق: طلال جميل الرفاعي، ص204.
[58] جمال فوزى محمد ، عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح (2000): معالم تاريخ مصر الاسلامية منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الأيوبي (21-648ه/ 1520-641م)، دار الثقافة العربية ، القاهرة، ص93.
[59] محمد عمارة (1993): قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الاسلامية ، دار الشروق ، القاهرة ، ص455.
[60] المقريزي : السلوك ، مرجع سابق ، ج2، ق1 ، ص 149.
[61] محمد عمارة : مرجع سابق ، ص 439.
[62] ابراهيم طرخان : مرجع سابق ، ص 100.
[63] مجدى عبد الرشيد (1999):القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (923-648ه / 1517-1250م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص62.

الكتـــــّاب:

إن الكتاب أعمدة الدواوين، لذا فقد كانوا يتبعون السلطة التنفيذية ويعين السلطان كبارهم بمراسيم، ويتصل بهم عن طريق موظف يسمى مقدم الخاص، أما الصغار منهم فيوكل تعيينهم إلى الوزراء وكبار الكتاب، ولكون تلك الوظيفة تحتاج إلى الخبرة فكان معظم متوليها من الأقباط، وكان على الكاتب صياغة الكتب الصادرة من صاحب الكورة والموجهة للإدارة المركزية وكذلك صياغة الكتب والأوامر الموجهة إلى رؤساء القرى التابعة للكورة.[64]

ومما سبق من تعريفات فإننا نستنتج أن الذى يشترك في عملية المسح هما : كاتب خراج الناحية، وكاتب الجيش، حيث يقومان بتحرير المساحات المزروعة على أوراق تسمى الفنداق، والتي تجمعها أوراق تسمى المكلفة أو المسجل.[65]

ولابد للكاتب ان يكون على علم بمساحة الأرض واصل ما تمسح به الأرض من أشل وشاقول وباب وذراع، فالشل حبل طوله 60 ذراعاً، والشاقول خشبة قدر ذراعين فى طرفها زج تركز في الارض ويشد فيها طرف الأشل، والباب قصبة طولها 6 أذرع والذراع الذى يمسح به السلطان مساحته 32 إصبعا وتسمى الذراع الهاشمية، والتي تمسح بها الرياض والأنهار 60 إصبعاً وتسمى ذراع الميزان علماً بأن الأشل عشرة أبواب والباب 6 أذرع وأشل في اشل جريب واشل في باب قفيز.[66]

المرحلة الثانية وتتمثل فى دور الدواوين فى المسح او الروك:

وتتمثل في دور الدواوين فإجراء عملية المسح بانتهاء عملية الفحص النظري والقياس والتسجيل البيانات في أوراق خاصة تتولى الإدارة الإقطاعية التي يراسها السلطان كتابة الوثائق عن طريق الدواوين التي كانت تضم هيئة ديوانية كبيرة من الموظفين بلغت حوالى 18 فرداً.[67]

وتتمثل الدواوين المكلفة بالجانب التنفيذي لإجراءات المسح في : (ديوان الإنشاء وديوان النظر وديوان الجيش)، فديوان الإنشاء كان يعد من أهم الدواوين؛ وكذلك ديوان الجيش فقد كان له أهمية خاصة كديوان الإنشاء، إذ كلا الديوانين يمثلان الإدارة الإقطاعية المشرفة على عملية التوزيع الإقطاعي وعلى رأسهم السلطان،[68] كما كان لكل أمير ديوان خاص يكتب به اسماء أجناده ويخلد في ديوان الجيش فكلما مات واحد من الأمراء أو فصل من الخدمة عرض بديوان الجيش آخر مكانه.[69]

عمل ديوان الجيش فى عملية المسح " الروك":

هو أول ديوان وضع في الإسلام وتعددت مسمياته فأطلق عليه ديوان الجند أو العساكر أو العطاء أو الإقطاع،[70] وكان له الحق في الإشراف على جميع جنود الدولة بما فيهم المماليك السلطانية ومماليك السلاطين السابقين، وعن إقطاعهم وتوزيعها وضبطها ونقلها من أمير مملوكي لآخر كما أنه كان مسئولاً عن

---

[64] جمال الدين الشيال (1940): الروك الناصري الحياة الاقتصادية في مصر الاسلامية ، مجلة الثقافة ، العدد 97، ص29.
[65] سلوى على ميلاد (د.ت): كتاب وصف مصر وأهمية في دراسة الوثائق العربية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ص 72.
[66] البطليوسي : مرجع سابق ، ص 143-145.
[67] أبو يعلى الفراء (1998): الأحكام السلطانية، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ص 399.
[68] ابراهيم طرخان : مرجع سابق ، ص217
[69] نفس المرجع السابق
[70] أحمد عبد الرازق (1990): الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ص81.

الأوراق الخاصة بعملية المسح "الروك" من البلاد المختلفة والنقود والمكيلات،[71] كما كان يرفع لهذا الديوان كل سنة نسخة من قوانين ري البلاد ليعلم ما نقص وما زاد، وكذلك نسخ السجلات من البلاد ليعلم ما ترجح من ارتفاعها وما هي عليه من أوضاعها وما انتقل من فدن العين إلى الغلة ومن الغلة إلى العين ومن صنف إلى صنف وما عمر فيها من الخراب الذى لا يعلوه النيل من البساتين.[72]

ونظراً لأن أهم موظف في هذا الديوان هو ناظر الجيش،[73] وهذا لما له من حسن التدبير والوقوف على معرفة جرائد الجند والإقطاعات وتحرير الكشوف والمحاسبات واستيضاح أمر من يموت من أرباب الإقطاعات والنظر فى امر المقطعين،[74] فقد كان يتم تسليمه الأوراق الخاصة بالمسح من البلاد المختلفة لأنه الشخصية الأولى بعد السلطان في أمور الإقطاع وتلخص اختصاصاته في تحرى الدقة في مقادير الإقطاعات بأرجاء الدولة المملوكية والتشاور مع السلطان بشأنها ويراجع ناظر الجيش البيانات الواردة بأوراق المسح ويفحصها في ديوانه، وبعد إتمام هذا الفحص يعرضها على السلطان ومستشارية ليقرروا ما يرونه من تعديلات ثم يأمر السلطان بكتابة وثائق الإقطاع المختلفة والتي تتمثل في : (المثال – الإشهاد – القصة – النزول – المربعة)، ويقوم بذلك كتاب الجيش تحت إشراف الناظر وربما كتبوها بين يدى السلطان فى بعض الأحيان.[75]

المِثال:

في المصطلحات المالية (بكسر الميم وفتح الثاء ممدودة) كلمة مثال تعني : صورة ؛ أو أمر سلطاني يدل على معنى الوثيقة الإقطاعي،[76] وفى تعريف أخر جمع مثالات وهو ما يكتب من الوثائق اللازمة لتقدير إقطاع شخص جديد،[77] والمثال ورقة أو وثيقة رسمية تصدر عن ديوان الجيش لكل جندي أو مملوك يبين فيها مقدار ما يخصه بالفدان من الأراضي الزراعية التي يستغلها في الإقطاع ويبين فيها الحدود واسم الاقليم والقرية التابعة لها.[78]

ويعد المثال أول وثيقة تكتب في الأوراق السمية الخاصة بالإقطاع،[79] كما يذكر في المثال إذغ كان الاقطاع جديداً؛ أو ممنوحاً؛ أو منقولاً عن مقطع سابق ويكتب فيه اسم المقطع الحالي، والمقطع السابق – إن وجد – وتكتب عبرة الإقطاع ثم تاريخ الاعتماد،[80] ويتم كتابة تلك البيانات بمعرفة ناظر الجيش في نصف قائمة سامى بعد ترك الثلثين أعلاها، ويوقع السلطان على هذه المثالات بعبارة "يكتب"، ثم يليه توقيع ناظر الجيش تحت توقيع السلطان بعبارة" يتمثل الأمر الشريف".[81]

---

[71] ابن داود الصيرفي : نزهة النفوس و الابدان في تواريخ الزمان ، تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، هامش 48م، ص2002.

[72] النابلسي (د.ت): لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية ، مكتبة الثقافة الدينية ، بورسعيد، ص230.

[73] أحمد عبد الرازق (1979): مرجع سابق ، ص48-89.

[74] يوسف بن تغرى بردى الأتابكى (2006): المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي ، ج12، تحقيق: محمد أحمد أمين ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ص 105.

[75] ابراهيم طرخان : مرجع سابق ، ص45.

[76] ابن تغرى بردى: مرجع سابق ، ص107.

[77] ابن دقماق : مرجع سابق ، ص 123.

[78] **Dozy:Supplement Aux Dictionnaires Arabes Par Maissonneure,(Paris,1927),p568.**

[79] العمرى (1985): مسالك الأمصار ، تحقيق أيمن فؤاد السيد ، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية ، القاهرة ، ص 47.

[80] سيد محمود عبد العال: مرجع سابق ، ص 131.

[81] ابن داود الصيرفي (د ــ ت): نزهة النفوس والابدان فى تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ص184.

الإشهاد: شكل من أشكال إثبات الإقطاع، فهو وثيقة لإقطاع يشترك فيه أكثر من شخص.[82]

القصة: تكتب عندما يطلب جندي الحصول على إقطاع أو يعلن الخروج عن إقطاع أو يطلب الإعادة إلى إقطاع خرج عنه بمعنى الملتمس أو الشكوى لأي سبب.[83]

النزول : يعد تنازل جندي عن إقطاعه لجندي آخر يشتمل المقايضة أو الاشتراك في الإقطاع.

ديوان النظر:

يعد هذا الديوان من أجل الدواوين،[84] فهو يشبه وزارة المالية في العصر الحالي،[85] وتم إنشاء هذا الديوان في العصر الفاطمي وأصبح يشرف على جميع الشئون المالية من إيرادات ومصروفات ونظرا لتحول النظام الاقتصادي من نقدى لإقطاعي وما تبع ذلك من تدهور في بيت المال،[86] وبصفة عامة تتلخص مهمة هذا الديوان في التحدث في الإقطاعات بمصر والشام والكتابة بالكشف عنها ومشاورة السلطان عليها، ويسجل المساحات لكى يتم على أساسها محاسبة المقطعين ومعرفة عدد الفلاحين حتى يتسنى لهم محاسبتهم سواء كانوا مستأجرين أو ضماناً أو أهل ذمة تجب عليهم الجزية.[87]

ديوان الإنشاء:

كان هذا الديوان معظماً عند الخلفاء يلقون إليه بأسرارهم ، ويخصونه بخبايا أمورهم،[88] وهو أول ديوان وضع في الإسلام وهو ديوان عظيم المقدار كثير الأخطار فهو خزانة الأسرار شريف بمراسلة السلطان، وقد زادت أهمية هذا الديوان وتعددت اختصاصاته في عهد الأيوبيين؛ والمماليك، ولدور هذا الديوان الفعال في كيان الدولة فقد كان ناظر الخاص به له صفات خاصة كأن يكون ضليعاً في العلوم وكافة الآداب.[89]

ولا يقل دور هذا الديوان شيئاً عن الدواوين السابقة في اجراء عملية المسح حيث إنه بعد إرسال المربعة إليه يقوم كاتب السر بمقتضاه بكتابة "منشور الإقطاع"، وهو آخر أدوار تلك العملية[90] وذلك عن طري طائفة من الأعوان بديوان الإنشاء مهمتهم أخذ المكاتبات وإدارتها على كاتب السر ثم يحيل كاتب السر المربعة إلى المختصين الكتاب ليكتبوا المنشور على اساس البيانات الموضحة بالمربعة وهؤلاء المختصون هم "كتاب الدرج" إشارة إلى كتابتهم على درج من ورق وعرفوا كذلك باسم "الموقعين" نسبة إلى توقيعهم على جوانب الأوراق وتنفرد هذه الطائفة بكتابة المناشير الخاصة بصغار الأمراء وبلغ عددهم أكثر من مائة.[91]

وبالنظر الى خبرة المؤلف في كتابه : التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية فمن خلال اعتماده على ديوان الجيش نظرا لأنه كان يعمل به أيضا كانت للخبرة الشخصية وتنقلات الكتاب أهمية، إذ قام بذكر العديد من

---

[82] النويري (1992): نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق السيد الباز العريني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ، ج8، ص208.
[83] نفس المرجع السابق : ص 190.
[84] ابن الطوير (1992): نزهة المقلتين في أخبار الدولتين ، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، شتوغارت ، ألمانيا ، ص79.
[85] عبد الحميد العبادي ، محمد مصطفى زيادة، ابراهيم أحمد العدوى (1955): الدولة الاسلامية تاريخها وحضارتها ، ط2، المجلس الأعلى الدائم للخدمة العامة ، القاهرة ، ص106.
[86] رائد البراوى (د ـــ ت): حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ص315.
[87] البيومى اسماعيل (1998): النظم المالية فى مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 307.
[88] الصابئ (د ـــ ت): رسوم دار الخلافة ، تحقيق ميخائيل غواد ، دار الرائد العربي ، بيروت ، ص12.
[89] أنور الرفاعي (1982): الاسلام فى حضارته ونظمه، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص133.
[90] المقريزي : السلوك ، مرجع سابق ، ص490.
[91] القلقشندي (1922): صبح الأعشى، ج1 ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ص138.

القرى التي لم تك معلومة في ذلك الحين وذكر تفصيلا موضحة على هامش الكتاب أنه زار تلك المناطق وعرف بها المعلومات الدقيقة التي نشرها في كتابة من مساحنها وعدد الأفراد بها، وكذلك معرفة البلاد المجاورة لها والأراضي المزروعة بها.

الخاتمـــــــــة:

يُعد كتاب : "التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية" لابن الجيعان وثيقة تاريخية وإدارية استثنائية، تتجاوز كونها مجرد سرد جغرافي. فبفضل منهجيته الدقيقة التي جمعت بين الوصف والإحصاء، واعتماده على السجلات الرسمية للدولة المملوكية، قدم لنا المؤلّف صورة شاملة عن الهيكل الإداري والتقسيمات الاقتصادية لمصر في القرن التاسع الهجري.

تكمن أهمية هذا العمل في كونه مرجعًا لا غنى عنه لفهم كيفية إدارة الدولة لشؤون البلاد المالية والعسكرية، وتوزيع الثروة، وتنظيم الضرائب، كما أنه يعكس براعة مؤلفه وخبرته العملية كموظف رفيع المستوى، مما منحه القدرة على توثيق معلومات لم تكن متاحة لغيره من المؤرخين، وهكذا فإن "التحفة السنية" لم تكن مجرد كتاب، بل كانت سجلًا حيًا ينبض بتفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر المملوكية، مما يجعل دراسته ضرورية لكل من يسعى إلى فهم أعمق لجوانب هذه الحقبة التاريخية.

المراجـــــــع:

1)Dozy:Supplement Aux Dictionnaires Arabes Par Maissonneure ,(Paris,1927),p568.

2)https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%A8%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B9%D8%A7%D9%86

3:إبراهيم على طرخان (1968): النظم الاقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القاهرة ، ص100.

4: ابن الطوير (1992): نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، تحقيق: أيمن فؤاد السيد، شتوغارت، ألمانيا، ص79.

5: ابن داود الصيرفي (د ــ ت): نزهة النفوس والابدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ص184.

6: ابن فضل الله العمري (د ـــ ت): مسالك الأبصار، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس ،كود 2325MS، ص 201ب،202أ

7: أبو شامة: الروضتين، ج1، ق2، ص 486، هامش 3.

8: أبو يعلى الفراء (1998): الأحكام السلطانية، مؤسسة الرسالة، القاهرة، ص 399.

9: أحمد ابن محمد بن يعقوب ابن مسكوية(ت 421ه/1031م): تهذيب الأخلاق مكتبة الحياة، بيروت، (د ــ ت)، ص 65.

10: أحمد عبد الرازق (1979):البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 294

11: أحمد عبد الرازق (1990): الحضارة الاسلامية في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، ص81.

12: أدولف جروهمان (1994): أوراق البردى العربية بدار الكتب المصرية،ط2، ترجمة: عبد الحميد حسن، محمد مهدى علام،ج5، ص5.

13: أبن الرفاعي (1982): الاسلام فى حضارته ونظمه، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص133.

14: البطليوسي (1981): الاقتضاب فى شرح آداب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص 82.

15: إبن دقماق، صارم الدين ابراهيم ابن محمد)ت 809ه1406 م(: الانتصار لواسطة عقد الأمصار في تاريخ مصر وجغرافيتها، تحقيق

16: البيومى اسماعيل (1998): النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 307.

17: تقى الدين أحمد بن على المقريزي(1998):المواعظ والاعتبار بذكر الخطط و الاثار(الخطط المقريزية)، تحقيق: محمد زينهم وأخرون، مكتبة مدبولي ،القاهرة، ص 233.

18: تقى الدين أحمد بن على المقريزي (1998): المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص249.

19: جلال الدين عبد الرحمن ابن محمد السيوطي، (ت 911ه / 1505م) : حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت (1997)، ج2، ص222.

20: جمال الدين أبو المحاسن يوسف ابن تغري بردي(1963): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة،ج15، ص54.

21: جمال الدين الشيال (1940): الروك الناصري الحياة الاقتصادية في مصر الاسلامية، مجلة الثقافة، العدد 97، ص29.

22: جمال الدين يوسف ابن تغري بردي(1972): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، ص176

23: جمال فوزى محمد، عبد الفتاح فتحي عبد الفتاح (2000): معالم تاريخ مصر الاسلامية منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الأيوبي (648-21ه/ 1520-641م)، دار الثقافة العربية، القاهرة، ص93.

24: حسن الباشا: دراسات في الحضارة الاسلامية، ص 65.

25: حسن عبد الرحمن خطاب (1981): الزراعة والمجتمع الريفي في مصر الاسلامية، الهيئة لشئون المطابع، القاهرة، ص34.

26: رائد البراوي (دـ ت): حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطمين ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص315.

27: رمضاني فوزي(2010) : دور المالكية في الحياة الفكرية في مصر خلال العصر الأيوبي، رسالة ماجستير في التاريخ الوسيط قسم التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا لألساتذة، بوزريعة، 2009 / 2010، ص22.

28: سلوى على ميلاد (د.ت): كتاب وصف مصر وأهميته في دراسة الوثائق العربية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 72.

29: سيد محمود محمد عبد العال(2000): الحياة الاقتصادية في الريف المصري عصر سلاطين المماليك (923-648ه / 1517-1250م)، رسالة ماجستير بكلية الآداب ، جامعة عين شمس، ص64.

30: شرف الدين يحيى بن شاكر ابن الجيعان ، (1998): التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية، تحقيق : برنارد هاريسون، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ص 189.

31: شمس الدين أحمد ابن محمد ابن خلكان(ت 681ه /1282م) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة ، بيروت، (دت) ج1، ص55.

32: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى (د ت) :الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، دار الكتب المصرية، القاهرة، ج10، ص45.

33: الصابئ (د ــ ت): رسوم دار الخلافة، تحقيق ميخائيل غواد ، دار الرائد العربى، بيروت، ص12.

34: الصوفي (1992): الصفوة فى وصف الديار المصرية ونظام المماليك، تحقيق: طلال جميل الرفاعي، ص204.

35: عبد الحميد العبادي، محمد مصطفى زيادة، ابراهيم أحمد العدوى (1955): الدولة الاسلامية تاريخها وحضارتها، ط2، المجلس الأعلى الدائم للخدمة العامة، القاهرة، ص106.

36: عبد الرحمن ابن خلدون(ت 808ه / 1405م) رحلة إبن خلدون، علق على حواشيها محمد ابن تاويت الطنجي،ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت،ج2، ص193.

37: عبد القادر حلمي (1994): مدخل إلى الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص24.

38: العمرى (1985): مسالك الأمصار، تحقيق أيمن فؤاد السيد، المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، ص 47.

39: الفيروز أباد (1972): القاموس المحيط، ج4، مطبعة بولاق، القاهرة، ص 115.

40: القلقشندي (1922): صبح الأعشى، ج1 ،دار الكتب المصرية، القاهرة، ص138.

41: لجنة التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت،[د ت]، ج4، ص95.

42: ليلى سليم شتيلا(د. ت): نظام التعليم فى القاهرة المملوكية، القاهرة، ص47.

43: الماوردي(1987): تسهيل النظر وتعجيل القطر في أخلاق الملك وسياسة الملك، تحقيق: رضوان السيد، دار العلوم العربية، ص 239.

44: مجدى عبد الرشيد (1999):القرية المصرية في عصر سلاطين المماليك (923-648ه / 1517-1250م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص62.

45: محاسن محمد على حسين الوقاد (1996): اليهود في مصر المملوكية في ضوء وثائق الجنيزة (923-648ه / 1250-1517م)، رسالة دكتورا ، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ص48.

46: محمد بن أحمد ابن إياس (1893-1896): بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج1، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ،ص213.

47: محمد رمزي (1953): القاموس الجغرافي للبلاد المصرية في عهد قدماء المصريين إلى سنة 1945، دار الكتب المصرية،ج1، ص6-5.

48: محمد على شوقى (2005): النظم الإدارية والمالية في مصر المملوكية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 176

49: محمد عمارة (1993): قاموس المصطلحات الاقتصادية فى الحضارة الاسلامية، دار الشروق، القاهرة، ص455.

50: محمد محمد قاسم(1999)، المدخل إلى مناهج البحث العلمي، دار النهضة العربية، بيروت ،ط1، ص60

51: المقريزي : السلوك ، مرجع سابق، ج2، ق1، ص 149.

52: النابلسي (د.ت): لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ص230.

53: النويري (1992): نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق السيد الباز العريني، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ج8، ص208.

54: وجيه محجوب(2005)، أصول البحث العلمي ومناهجه، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1425هـ-2005-م، ص249.

55: يوسف بن تغرى بردى الأتابكي (2006): المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، ج12، تحقيق: محمد أحمد أمين، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ، ص 105.